

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٧٥

الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠ نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هاي تو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/478)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1717300 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/478).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي لجمهورية مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/478، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسرني دائما أن أخطب مجلس الأمن بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. تعقد هذه الجلسة بعد عام بالتمام من مناقشاتنا في العام الماضي (انظر S/PV.7719) بشأن تجديد ولاية البعثة، والتي أسفرت عن اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

في نفس الوقت من العام الماضي، كنا نشعر بالقلق ونتساءل عن بطء تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنشاء السلطات المؤقتة، والدوريات المختلطة، ومؤتمر الوفاق الوطني - باختصار، عن عدد من الجوانب الهامة المتصلة بالفترة الانتقالية. وعلى الرغم من الاجتماعات المنتظمة للجنة متابعة الاتفاق، هناك افتقار واضح للحوار فيما بين الأطراف الموقعة.

تعقد هذه الجلسة عشية يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو أيضا موعد الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام والمصالحة الذي أسفرت عنه عملية الجزائر. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجلسة تعقد عشية نهاية الفترة الانتقالية لذلك الاتفاق، لكن يمكن القول بأنها تعقد في ظل سياق هادئ حقا بالمقارنة مع السنة الماضية.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2017/478)، شهدت الأشهر القليلة الماضية إحراز تقدم كبير ملموس في تنفيذ الاتفاق. وبفضل المساعي الحميدة لفريق الوساطة الدولي، والبعثة، وفي المقام الأول، بفضل المشاورات الجارية بين الأطراف المالية نفسها والممثل السامي للرئيس، فإننا نلاحظ - وينبغي أن يسعدنا ويكون موضع ترحيبنا - أولا، عقد مؤتمر الوفاق الوطني في ظل ظروف مرضية، ويجري وضع ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية.

ثانيا، أنشئت سلطات مؤقتة في المناطق الخمس المعنية ولئن كانت وتيرة عملها تختلف من منطقة إلى أخرى.

ثالثا، مختلف آليات التنسيق التشغيلي والدوريات المختلطة على المسار الصحيح. وفي هذه المرحلة، لم يعد هناك مأزق سياسي، بل توجد اعتبارات ذات طابع تقني.

رابعا، عملية إصلاح القطاع الأمني تشكل جزءا حاسما من إعادة تصميم الجيش المالي، وعملية نزع السلاح والتسريح

انطلاقاً من هذه الروح، تسعى البعثة إلى تعزيز وجودها في هذه المنطقة كجزء من نهج متكامل متعدد الأبعاد وفي شراكة مع أصحاب مصلحة هامين، مثل أعضاء الاتحاد الأوروبي. إن النشر المرتقب لقوة الرد السريع جزء من ذلك الترتيب. غير أن الأهم من ذلك علينا هو أن نضمن وجود وتعزيز هذه السلطة في المنطقة الوسطى.

لقد أُنيط القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) ولاية قوية ببعثة الأمم المتحدة. وبفضل تلك الولاية، تمكنا من تعديل قواعد الاشتباك، الأمر الذي مكنا من تعزيز نظام الدوريات لدينا واستباق أخطار معينة أثناء قيامنا بعمليات استباقية ووقائية بهدف حماية السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. أما الابتكار الآخر المتجسد في القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) فهو الدعم الذي يجب أن تقدمه البعثة المتكاملة إلى قوات الدفاع والأمن المالية. وبينما نعمل في سياق صعب للميزانية، من المهم أن نوضح هذا الدعم لأن النهوض بقوات الدفاع والأمن يتوقف عليه، وكذلك نشر الإدارة التابعة لحكومة مالي.

إن التوقعات المشروعة التي أعرب عنها كلا الجانبين من أجل تعزيز دور البعثة في ضوء الحالة السياسية والأمنية المتغيرة تتطلب منا مراجعة أولوياتنا. فعلى سبيل المثال، تعزيز الأمن السلي والإيجابي لمرافق البعثة والعمليات في الميدان ينبغي أن يعتبر شرطاً لا غنى عنه للبعثة لكي تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها. للقيام بذلك، نعمل حالياً، في جملة أمور، على مضاعفة جهود التعبئة مع البلدان المساهمة بقوات بالاقتراح مع السعي إلى شراكات ومفاهيم مبتكرة بهدف سد الثغرات التشغيلية من قبيل النقص في ناقلات الأفراد المدرعة.

في ذلك الصدد، أود أن أشكر رسمياً البلدان المساهمة بقوات على تعهداتها، في المؤتمر الذي عقدته البعثة المتكاملة في الفترة ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، بنشر الأفراد النظاميين والمعدات الأساسية لضمان الأمن في نقل الوحدات وتقديم الدعم

وإعادة الإدماج الجارية، حتى وإن كانت لا تزال تسير بوتيرة بطيئة.

هذه التطورات إيجابية وتكمل مختلف الإصلاحات المؤسسية والسياسية العديدة وتستحق الحكومة الإشادة عليها. ولا شك أنها ستمكن من النقل التدريجي لسلطة الدولة، مما سيحقق، بطريقة ملموسة جداً، عوائد السلام لسكان المناطق المعنية.

إن جميع هذه التطورات الإيجابية عرضة لخطر الانهيار، بسبب التوترات التي لا تزال قائمة للأسف في تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة التي تحولت إلى نزاعات مجتمعية، أصبح فيها السكان المدنيون الضحايا الرئيسيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يوجه تحذيراً شديداً للهجة للقادة العسكريين والسياسيين في الحركتين لكي ينهي وإلى الأبد قتل الأبرياء وعزل السكان.

أما البعثة المتكاملة من جانبها، فلا تدخر جهداً لحماية هؤلاء السكان. وتستخدم أيضاً مساعيها الحميدة لوقف هذا الصراع بين الأشقاء وضمان المصالحة بين الفرقاء، بالتشاور بطبيعة الحال مع سلطات مالي. وللأسف، يستفيد الإرهابيون وغيرهم من المتطرفين من هذه الممارسات وتترسخ مواقعهم، من حيث أساليب عملهم وتطور المعدات التي يستخدمونها. والأسوأ من ذلك، أنهم يعملون على توسيع نطاق مناطق عملياتهم ونفوذهم.

كما يعلم أعضاء المجلس، منذ بعض الوقت، أصبحت المنطقة الوسطى أيضاً مصدراً للقلق. وكما ورد في تقرير الأمين العام، اعتمدت حكومة جمهورية مالي استراتيجية أمنية متعددة الأبعاد للمناطق الوسطى. ونثني على دعم هذه المبادرة الواعدة، وهي أداة هامة تعمل بها البعثة المتكاملة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وتعزز تقديم الدعم بغية معالجة تفشي انعدام الأمن في وسط البلد، ولا سيما في منطقة موبتي ومحيطها.

تدرك أوروغواي الجهود التي تبذلها حكومة مالي لإحراز تقدم في عملية السلام. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار. ويجب على الأطراف أن تتحلى بالإرادة الحقيقية والمستمرة في تنفيذ اتفاق السلام. ويساورنا القلق أيضا إزاء ادعاءات مفادها أن مختلف الجهات الفاعلة تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك القوات المسلحة المالية والجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نشدد على أن احترام حقوق الإنسان من جانب جميع أطراف النزاع أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم.

إن الحالة الإنسانية في مالي لا تزال خطيرة، إذ يواجه البلد، في جملة أمور، قضايا انعدام الأمن الغذائي، وعدم الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وزيادة عدد المشردين داخليا واللاجئين. ولا يزال الأطفال أشد الفئات ضعفا وإغلاق العديد من المدارس يؤثر على مستقبل ١٥٠ ألف طفل غير قادرين على حضور الفصول الدراسية ويتعرضون للظروف الاجتماعية التي تفضي إلى تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية. وفي ضوء تلك الحالة الصعبة، فإن الأموال المتاحة في خطة الاستجابة الإنسانية غير كافية. وإضافة إلى ذلك، إن زيادة عدد المهجرات على العاملين في المجال الإنساني ببساطة تقوض تقديم المساعدات الإنسانية.

وتكرر أوروغواي التوصيات المقدمة في مؤتمر الوفاق الوطني بشأن الحاجة إلى معالجة المسائل المتصلة بالحوكمة والأمن والتنوع الثقافي والشمول في العملية السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي ذلك الصدد، نؤكد أيضا على الدور القيادي للحكومة.

والتهديدات والمهجمات المباشرة على موظفي البعثة مدعاة للقلق. ويجب أن تكون سلامة أفراد عمليات حفظ السلام محور اهتمامنا لأنها تتيح لهم الاضطلاع بولايتهم. وأود أن أكرر

للأنشطة التنفيذية. ولا يمكننا أبدا التشديد بما فيه الكفاية على العقبة الرئيسية التي يمثلها عدم توفر كتيبة لمرافقة القوافل والنقص في الطائرات المروحية التي تستخدم في النقل والهجوم.

على الرغم من تلك التحديات، تعتزم البعثة المتكاملة، أولا، زيادة دعمها لتنفيذ الاتفاق وفقا للجدول الزمني والمعايير المتفق عليها مع الحكومة؛ ثانيا، الاستمرار في توسيع دور المساعي الحميدة وإجراء المفاوضات اللازمة مع الأطراف الموقعة والمشاركة في تنفيذ الاتفاق؛ ثالثا، دعم جهود الوساطة الدولية والمبادرات الإقليمية المتصلة بتنفيذ الاتفاق، مثل مبادرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ ورابعا، تعزيز شراكتها مع قوات الدفاع والأمن في مالي لبناء قدراتها التشغيلية وكفالة استمرارها المرتقب بشدة وتوخيها بعد النشر في جميع أنحاء البلد، كما ذكرت آنفا.

من المستصوب لولاية البعثة المتكاملة التي سينظر فيها المجلس في الأيام المقبلة، الأخذ في الحسبان هذه الالتزامات الضرورية لدعم رجال ونساء مالي في سعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. إن الرجال والنساء في البعثة والذين أتكلّم باسمهم اليوم، ملتزمون التزاما تاما بذلك وسوف يرتقون إلى مستوى الثقة التي وضعها المجلس بهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد النظيف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة كاربون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، السيد محمد صالح النظيف على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أشكر وزير خارجية مالي، السيد عبد الله ديوب، على الانضمام إلينا في القاعة اليوم.

وبينما لوحظ إحراز تقدم، إلا أنه لا يزال هشاً ويجب ترسيخه. إن ظهور جماعات مسلحة جديدة قد قوض عملية السلام ونشر عدم الاستقرار من شمال البلد إلى مركزه. ويجب الإسراع بخطى تنفيذ الاتفاق حتى لا تمتد الأزمة في مالي إلى البلدان المجاورة. إن الاتفاق لن ينجح إلا إذا تعاون جميع أصحاب المصلحة واتفقوا على الرؤية الواضحة والعملية وأطر زمنية واقعية. ومن الأهمية بمكان إرساء أسس سيادة القانون المستقرة والمؤسسات القضائية والأمنية العادلة والمستقلة والخاضعة للمساءلة. ويجب أيضاً معالجة تظلمات المجتمعات المستبعدة من اتفاق السلام وفوائده. ومن الضروري استعادة ثقة المالبين في مؤسسات الدولة التي يجب أن تبدأ في توفير الخدمات الأساسية لجميع شرائح السكان.

ثانياً، الانتخابات والاستفتاءات الدستورية تشكل جزءاً من بناء الدولة ويجب منحها الاهتمام الكامل. إن تطلعات البلد من أجل السلام والاستقرار يجب أن يدعمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما في تنفيذ نتائج مؤتمر الوفاق الوطني وعملية صياغة ميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية. إن تنقيح الدستور الجديد يجب أن يسير بطريقة قوية ولكن شاملة وتوافقية. وعلى المجتمع الدولي أن يتقدم بتمويل الانتخابات والاستفتاءات الدستورية عن طريق دعم مشروع العملية الانتخابية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن تشمل ولاية البعثة تقديم المساعدة التقنية لإصلاح العملية الانتخابية الوطنية والمحلية، وآلياتها وإجراءاتها. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تلتزم الترشيحات الوزارية بحصة ٣٠ في المئة لتمثيل المرأة، على النحو المنصوص عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثالثاً، يجب تكثيف أوجه التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية لدعم مالي في التغلب على أوجه الضعف بها والشروع في طريق تحقيق الاستقرار. يجب زيادة استثمارات وجهود الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد

أن الهجمات على أصحاب الخوذ الزرق قد ترقى إلى جرائم حرب وأن مرتكبي هذه الهجمات سيخضعون للمساءلة. ولأن البعثة تعمل في بيئة عدائية، يجب أن تكون مجهزة بالقدرات التي تحتاجها لحماية موظفيها والاضطلاع بولايتها. ولذلك السبب نشعر بالقلق أيضاً إزاء النقص الحالي في الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمعدات. وفي ذلك الصدد، ينبغي التأكيد على أنه يجب الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر تشكيل القوات الذي عقد في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو لحشد الدعم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي الختام، أود أن أشيد بجميع موظفي البعثة الذين يضطلعون يومياً بدور أساسي في البلد ونحني أولئك الذين قضوا أثناء أداء واجبهم.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كازاخستان ترحيباً حاراً بمعالى السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي في جلسة الإحاطة الإعلامية المعقودة اليوم.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي السيد محمد النظيف على إحاطته الإعلامية الشاملة ونشيد به وبأفراد البعثة على التزامهم وخدمتهم في هذه الظروف الخطيرة. ونرحب بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2017/478). ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

أولاً، تقدر كازاخستان جهود حكومة مالي وغيرها من الأطراف الموقعة، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونعتقد أن تنصيب السلطات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس في مالي سيؤدي إلى استعادة سلطة الحكومة في شمال البلد.

تشيد بوليفيا وتشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/478). وأود أيضا أن أشكر معالي وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، السيد عبد الله ديوب، على حضوره جلسة اليوم.

وتشيد بوليفيا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل تعزيز السلام والأمن الدائمين في هذا البلد الشقيق. كما نشيد بالتعاون فيما بين البلدان التي تساهم في البعثة بإرسال الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. ونشكر موظفي عمليات حفظ السلام الذين يخاطرون بحياتهم ونحیی الذين لقوا حتفهم أثناء أداء واجبهم.

ويساورنا القلق إزاء ضعف قدرات البعثة ومواردها اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بفعالية بولايتها في بيئة متقلبة ومعقدة من التهديدات غير المتناظرة التي تهدد عملية السلام السياسية وأعضاء البعثة والسكان المدنيين في مالي.

نحن ندرك أن التحديات التي تواجه البعثة قد نشأت منذ بداية نشرها في عام ٢٠١٣. إذ أن البعثة لا تتعامل مع العنف الصادر عن الجماعات المسلحة ولكن مع تزايد التهديدات الصادرة عن الجماعات الإرهابية. واستنادا إلى آخر تقرير للأمين العام، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦ شن المتطرفون العنيفون والإرهابيون ١٠٥ هجمات على قوات الدفاع والأمن المالية، وشنوا ٢٠ هجوما على البعثة المتكاملة والقوات الفرنسية. وقد أبلغت أنه خلال نفس الفترة، قُتل ثمانية من حفظة السلام و ١٣١ عضوا من القوات المالية وأصيب ١٧٦ منهم بجروح جراء شن هجمات. وازدادت أعداد الهجمات المنهجية وشملت اساليب حرب متزايدة في البراعة والتعقيد، مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام المضادة للأفراد وقذائف الهاون والصواريخ،

الأوروبي وبلدان الساحل بشكل كبير لتعزيز أمن الحدود وقدرات قوات الأمن في مالي، وبخاصة في مجالي التدريب والمساعدة المالية والتقنية. وبغية مكافحة التهديدات التي تواجه مالي، بما في ذلك الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ينبغي للمجلس أن يعزز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وقوات بارخان، ويقدم الدعم اللازم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يجب أن يمول تمويلًا كافيًا بغية إدماج المقاتلين السابقين ومنع الانتكاس مرة أخرى إلى العنف.

رابعا، قدرات البعثة هي اعتبار رئيسي في ضوء معاييرها غير المتكافئة. ومالي من أخطر البلدان على قواتها الوطنية وقوات حفظ السلام الإقليمية والدولية والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وننضم إلى الآخرين في إدانة الهجمات العنيفة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضدهم. ونحییهم على ما أبدوه من شجاعة والتزام غير مسبوق ونشيد بالذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام.

وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي وتصاعد العنف بين الطوائف العرقية، في العام الماضي، عزز المجلس ولاية البعثة المتكاملة، ودعمها بقدراتها اللازمة و ٢٠٤٩ من القوات الإضافية. بيد أن الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) لم تنفذ بعد بسبب الثغرات في القدرات التشغيلية، التي يجب سدها إذا أريد للبعثة الوفاء بولايتها على نحو فعال. ونحن بحاجة أيضا إلى مزيد من الردع وتأهب الوحدات قبل نشرها. وفي الوقت نفسه، تقوم الحاجة إلى الأصول العسكرية التي يمكن التنبؤ بها. ولذلك، نرحب بالالتزامات من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمعالجة الثغرات الحالية الموضحة في مؤتمر تشكيل القوة الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

تبين أن البعثة بحاجة إلى تعديل إذا ما أردت التعامل مع هذه التحديات الصعبة. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية في المناطق الوسطى والشمالية من مالي ما برحت تتدهور، مع وجود ٣,٨ مليون شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف والعنف المستمر. ويوجد نحو ١,٢ مليون شخص فرصهم محدودة في الحصول على المياه والخدمات الأساسية، وقد ارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا بسبب انعدام الأمن من حوالي ٨٠٠ ٤٥ شخص إلى حوالي ٩٠٠ ٥ شخص.

بعد عامين من التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، نقر بالتقدم الذي أحرز في أعمال بناء الاستقرار عن طريق الحوار السياسي الشامل. إن مؤتمر الوفاق الوطني، الذي انعقد في باماكو في الفترة بين ٢٧ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل، مثال واضح على ذلك، فقد جمع أكثر من ١٠٠٠ من مثلي المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب، وكذلك الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة.

في الختام، نشجع الأطراف المعنية، والمجتمع الدولي بأسره على مواصلة تقديم الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني بهدف التوصل إلى سلام نهائي في مالي من خلال عملية نزع السلاح والحوار والمصالحة وإعادة الإدماج.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي في جمهورية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على قيادة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، واغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لأوروغواي على العمل الرائع الذي اضطلعت به في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أكرر عميق امتنان شعب وحكومة مالي لمجلس الأمن والأمين العام، والبلدان والمنظمات على إبرام اتفاق لجنة الرصد، بقيادة الجزائر، وأشكر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان التابعة للقوات الفرنسية، على الجهود القيمة المستمرة والتضحيات التي بذلتها لتحقيق السلام والاستقرار في بلدي.

باسم مالي حكومة وشعبا، أود هنا أن أكرر الدعاء بالرحمة لجميع ضحايا الأزمة في بلدنا من مدنيين وعسكريين، من أبناء

نقدر جميع الجهود التي تبذلها حكومة مالي لاتخاذ الخطوات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد، من قبيل تشجيع المقاتلين السابقين على الانضمام إلى القوات المسلحة الوطنية، وتعيين الإدارات المؤقتة حيثما كان وجود الدولة ضعيفا، وتعيين رئيس وزراء جديد، وإنشاء حكومة جديدة وأكثر شمولاً، بعض أعضائها من النساء، وتحديث القوائم الانتخابية كجزء من الأعمال التحضيرية المقبلة من أجل إجراء الانتخابات في المقاطعات والمناطق الإقليمية، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وهذه الجهود تتسق مع المبادرات الجديرة بالثناء التي اتخذتها المنظمات الإقليمية تحت قيادة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

من بين تلك الجهود، نود أن نبرز المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي وفقا لعملية نواكشوط سيتم نشر قوة مشتركة بهدف معالجة

مواردها المحدودة. وتوفر أيضا أنواعا مختلفة من الدعم اللوجستي إلى الكتائب المقررة، بما في ذلك الخدمات الصحية وحتى تقديم منحة الوفاة لأسر الضحايا. لذلك اغتنمت الحكومة فرصة عقد الجلسة الثامنة عشرة للجنة متابعة الاتفاق في باماكو في ٥ حزيران/يونيه لاطلاع شركائها على الجوانب التقنية واللوجيستية لتفعيل الآلية في كيدال في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بمتابعة توصيات مؤتمر الوفاق الوطني، كما شددتم على ذلك من فوركم يا سيادة الرئيس، حيث انعقد ذلك المؤتمر في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل، يسرني أن أبلغ المجلس بأن اللجنة الخاصة المنشأة لهذا الغرض قد فرغت من المشاريع الأولية لميثاق السلام والوحدة والمصالحة الوطنية وخريطة إقليم مالي.

وفيما يتعلق بعملية استعراض الدستور، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الجمعية الوطنية لمالي اعتمدت في ٢ حزيران/يونيه، بعد عدة أيام من المناقشات المكثفة والبناءة، مشروع القانون المتعلق بهذه المسألة الذي قدمته الحكومة. ويتضمن النص الذي تم اعتماده العديد من الابتكارات الهامة التي تعزز الديمقراطية في مالي، ويراعي الأحكام ذات الصلة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء مجلس ثان للبرلمان، أي مجلس الشيوخ. وسوف يُطرح مشروع القانون للاستفتاء في ٩ تموز/يوليه. وستبذل الحكومة قصارى جهدها لكفالة إجراء الاستفتاء في ظل أفضل الظروف الممكنة.

كما تعمل الحكومة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان ولإنعاش الاقتصاد المحلي حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وفيما يتعلق باتفاق تنفيذ الاتفاق، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن السلطات المؤقتة ستواصل العمل، بعد ٢٠ حزيران/يونيه وهو الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الاتفاق، لتنظيم الاستفتاء والانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات، وفقا للجدول الزمني

مالي وغيرهم من الأجانب الذين سقطوا في ميدان الشرف، وأخص بالشكر البعثة وأعضاء الوحدة الغينية التي وقعت ضحية لهذه الفضائع الأخيرة قبل بضعة أيام فقط. وأعرب عن أخلص تمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى.

يحيط وفد مالي علما بالتقرير الحالي للأمين العام (S/2017/478) ونود أن نشكر شقيقنا السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة، على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الممتاز الذي يقوم به بالنيابة عنا.

لقد انقضى ما يقرب من عامين منذ عملية الجزائر التي شهدت التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وبما أن تلك الفترة تشارف على الانتهاء، أرحب بتقدير الأمين العام أنطونيو غوتيريس لفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، لما يتحلى به من قيادة والتزام شخصي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. لقد قطعت مالي شوطا طويلا، وتعمل الحكومة بجد تحت قيادة الرئيس لتحقيق ذلك التقدم الكبير الذي أحرز بالتعاون مع جميع الأطراف الموقعة، وغني عن القول أن ذلك تحقق بفضل دعم شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

سوف أحذف القائمة الطويلة التي تضم التدابير والإجراءات الملموسة التي اتخذتها حكومة مالي في سياق تنفيذ اتفاق السلام، وأعتقد أن المجلس يعرفها جيدا، ويعزى الفضل في ذلك جزئيا إلى شمول الأمين العام لتلك التطورات في تقريره. وفي الأشهر القليلة الماضية، وعلى النحو المبين في التقرير المرفق عن النقاط المرجعية لرصد تنفيذ الاتفاق، أقرت الحكومة والبعثة في ٢٨ أيار/مايو بالتقدم الكبير المحرز في عملية السلام. واعتبارا من اليوم، بدأت السلطات المؤقتة والجمعيات المؤقتة تعمل في خمس مناطق في الشمال باستثناء كيدال، حيث لا تزال هناك صعوبات تقنية. وفيما يتعلق بتسيير دوريات مختلطة، تعمل حكومة مالي على التشغيل الكامل لآلية تنسيق العمليات، رغم

أجل تنظيم صفوفها على نحو أفضل ومضاعفة الهجمات ضد السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الأجنبية. وعند النظر في تحديد ولاية البعثة المتكاملة، من الأهمية بمكان تعزيز قدرة البعثة على الحركة وتكثيف الدوريات. ومن المهم أيضا، كما ذكرنا مرارا وتكرارا وكما يقر الجميع، أن يتم تزويد البعثة بالموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتعزيز قدرتها التشغيلية بغية تمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو كامل وفعال.

ومما يبعث فينا الأمل النتائج التي توصل إليها مؤتمر تشكيل القوات التابعة للبعثة، الذي عقد هنا يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، ونود في هذا المقام أن نثني على الأمين العام.. وأود أيضا أن أرحب بإعلانات التبرعات التي قدمتها عدة بلدان، وآمل أن تتحقق هذه التعهدات في أسرع وقت ممكن.

ومن المهم بالقدر ذاته تعزيز التعاون الذي لا غنى عنه بين البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية. ويمثل ذلك مفتاح النجاح وسبيل الخروج من الأزمة. وبالنيابة عن حكومة مالي، أود على وجه الخصوص أن أؤكد على الضرورة الملحة لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في كفاحها اليومي ضد الإرهاب على أرض الواقع، دون انتظار الانتهاء من عملية إعادة تشكيلها، مع توفير الخدمات اللوجستية اللازمة، كما حدث في أماكن أخرى.

كما تود حكومة مالي أن تصبح مسألة عودة الإدارة وقوات الدفاع والأمن إلى كيدال في صميم الولاية الجديدة للبعثة، فضلا عن فعالية عمليات الإيواء المؤقت ونزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

لا تزال الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل ماضية في التدهور بطريقة مثيرة للقلق. فالحالة تتسم باستمرار وانتشار الهجمات الإرهابية، التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

الذي حددته الحكومة. وستواصل الحكومة أيضا بذل جهودها في إطار عملية الإيواء المؤقت ونزع السلاح؛ وجهود التسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن؛ وتفعيل عمل الدوريات المشتركة؛ وتوفير ثمار السلام للسكان المتضررين من الأزمة.

ولذلك، يمكننا أن نؤكد أن عملية السلام في مالي تسير على مسار إيجابي نتيجة لعودة الثقة بشكل تدريجي بين جميع أصحاب المصلحة في مالي. غير أن هذه الإنجازات التي لا تزال هشة يجب ألا تجعلنا نغفل عن التحديات المتعددة والحقيقية التي تواجه عملية السلام في مالي. وهذه التحديات تشمل انعدام الأمن الناجم عن أنشطة الجماعات الإرهابية والمسائل المتصلة ببعثة الموارد المالية من أجل التنفيذ الفعال والشامل للاتفاق.

وفي هذا الصدد، أكرر الدعوة التي وجهتها حكومة مالي إلى جميع الشركاء للوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها، دعما لعملية السلام والتنمية في مالي. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البلد، فإن الممثل الخاص للأمين العام قد أشار إلى التوترات المستمرة بين الحركات الموقعة على الاتفاق، تنسيقية الحركات الأروادية وائتلاف الجماعات المسلحة، والتي تخلق ظروفًا لا تفضي إلى تنفيذ الاتفاق بطريقة متناغمة. وموقف الحكومة غير سلمي في هذا الصدد؛ فالممثل السامي لرئيس الجمهورية يبذل مساعيه الحميدة في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة ولتخفيف حدة التوتر على أرض الواقع، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام.

بعد عام واحد من اتخاذ القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الذي يدعو البعثة المتكاملة إلى اتخاذ موقف أكثر استباقية ويمنحها ولاية قوية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الابتكارات الهامة الواردة في القرار لم تُترجم بعد إلى حقائق على أرض الواقع. وعلى الرغم من التحسينات التي لوحظت على أرض الواقع، يظل وضع البعثة ككل دفاعيا وثابتا إلى حد ما، مما يسهل حرية حركة الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وقد حققت هذه الجماعات أقصى استفادة من ذلك من

ويرافقني هنا اليوم السيد محمد نجم، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية، الذي أتى معنا إلى نيويورك هنا بغية المساعدة على أن تؤتي هذه المبادرة الإقليمية الهامة، التي سيشترك فيها مجلس الأمن، ثمارها.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان المذكورة في التقرير قيد النظر، تلاحظ حكومة مالي أن قوات الدفاع والأمن المالية متهمه، للأسف، بارتكاب انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في سياق جهود مكافحة الإرهاب والهجمات غير النمطية التي تنطوي على سكان مدنيين.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن غالبية الانتهاكات الموثقة والمنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية قد ارتكبت في مناطق تنعدم فيها الخدمات القضائية والتحقيقات بسبب انعدام الأمن.

ولدينا أيضا نهج مختلف لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان، على النحو الذي حددته شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة. وغالبا ما يرفض الضحايا أو الأطراف المدنية تقديم شكوى، ولا توجد شهادات إثبات ووحدات التحقيقات في المناطق التي ارتكبت فيها هذه الانتهاكات. ولذلك، وعلى الرغم من النوايا الحسنة للحكومة، فإن الظروف السائدة تجعل القيام بالملاحقة القانونية لتلك الحالات صعبة.

بيد أن رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة في مالي لديه شعبة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان مستعدة للتعاون مع شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة. وعلى أي حال، نؤكد لأعضاء المجلس أن جميع حالات الانتهاكات المبلغ عنها أو الموثقة يتم فيها التحقيق بصورة منهجية، وعند الاقتضاء، يُعاقبُ الجناة، وفقا للقانون القائم. وما زالت مالي، التي صدقت على جميع الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان تقريبا، ملتزمة التزاما كاملا بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

وإزاء هذه الحالة، قرر رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ٦ شباط/فبراير الماضي إنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر. وإنشاء هذه القوة هو ثمرة الإرادة المشتركة لقادة منطقتنا دون الإقليمية للعمل معا وحشد مواردهم من أجل التصدي للتحديات العابرة للحدود، في جملة أمور.

وباسم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أود أن أعرب عن عميق قلق رئيس مالي، الرئيس بالنيابة للمجموعة الخماسية، بشأن الصعوبات التي يواجهها مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار يتعلق بالنشر الفوري للقوة المشتركة، والذي بعثت الأخبار المتعلقة به قدرا كبيرا من الأمل في نفوس أبناء شعوب منطقة الساحل. ومن شأن اعتماد مشروع القرار هذا أن يبعث برسالة قوية وقاطعة من المجتمع الدولي إلى الجماعات الإرهابية والمتجرين من جميع الأنواع، وأن يوضح دعمه الإجماعي لجهود المنطقة التي تواجه، كما ندرك جميعا، حالة تهدد السلم والأمن الدوليين وبالتالي تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن وضع المفهوم العام لعمليات القوة قد جرى في إطار عملية تشاركية شملت جميع شركائنا الإقليميين والدوليين في مجال الأمن. كما وضعنا خططا لآليات تنسيق العمليات بين تدخلات جميع القوات الموجودة في المنطقة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن عمليات القوة المشتركة ستحترم المسائل الجنسانية، كما ذكر من قبل، وحقوق الإنسان، وستعزز إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وقد جرى الآن تعيين الجنرال ديديه داکو قائدا للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وهو يعمل في سبيل إنشاء مقر لها. ونحن ننتظر فحسب الإذن في شكل قرار لمجلس الأمن من أجل تفعيل القوة المشتركة.

الركيزة الأولى ما زالت هي عزم حكومة مالي على تسريع تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي في إطار العملية السياسية التي اتفق عليها ودعمها المجتمع الدولي. الركيزة الثانية هي تثبيت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في سياق ولاية معززة. والركيزة الثالثة هي دعم عملية برخان الفرنسية في مكافحة الإرهاب. والركيزة الرابعة هي تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بغية إدارة البعد الإقليمي للأزمة.

ومن الضروري أن يتخذ مجلس الأمن إجراء متزامنا بشأن تلك الركائز الأربع المتعاضدة. ويجب علينا أن ننظر في هذه الجوانب الأربعة معا في إطار استجابة مستدامة إذا أردنا أن نحدث أثرا دائما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام حكومة مالي ورئيس الجمهورية بمواصلة وتسريع تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي تم التفاوض عليه في الجزائر العاصمة. وأدعو، من جهة، إلى تعزيز قدرات وإمكانات البعثة لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها بفعالية، ومن جهة أخرى، إلى تعزيز التعاون بين البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية بغية مساعدة مالي على استعادة السلطة في جميع أنحاء إقليمها، وهو أمر حاسم لاستدامة الأمن والاستقرار في بلدنا.

وإنني أهيب بمجلس الأمن أن يعتمد دون إبطاء القرار الذي يأذن بنشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل المساعدة في حماية سكاننا وحيزنا المشترك من مخاطر الإرهاب، وبالتالي، حماية بقية العالم من تهديد حقيقي للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وأود أيضا أن ألاحظ أن السلام في مالي والاستقرار في منطقة الساحل يجب النظر فيهما على نحو شامل من جانب مجلس الأمن، في سياق عملية شاملة تقوم على أربع ركائز أساسية متعاضدة ستكفل فعالية جهودنا المشتركة ونجاحها.